

شكر وعرّفان

إذا كان الباحث يرغب في إزفاء الشكر، فإنّ الشكر
موصول إلى أساتذة قسم اللغة العربية في كلية الآداب واللغات
بجامعة مولود معمري تيزي- وزو الذين فتحوا لنا طريق البحث
والمعرفة، وأرشدونا منذ البدء بالعلم الوافر والمعلومة القيمة التي خدمتنا
طوال المشوار الجامعي، لا نخصّ أحدًا منهم فكّلهم خاصتنا.
وإنّنا لعاجزون عن الشكر فإنّه لا يفي حقّ أساتذتنا الفاضلة "عقيلة العشبي" التي
ذلّت لنا الصّعب، وقدمت لنا نصائح علمية عملية قيمة كانت في صميم هذا البحث
المتواضع، صابرة على الخطأ بكلّ روح علمية، فجزاها الله عنّا أفضل جزاء.
وإنّنا نهدي أساتذتنا الأعزّاء ثمرة الجهد والتّعب بهذه الدّراسة المتواضعة

بقلم: سهيلة

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

العائلة الكريمة، أبي... الذي له الفضل الكبير والأول في بلوغي

التعليم، أطل الله في عمرك... إليك أنت أُمِّي... من وضعتني

على طريق الحياة برعاية تامة حتى صرت كبيرة... إليك أُمِّي الغالية

حفظك الله...

إليكم إخوتي وأخواتي الأعزّاء...

إليك مشرفتي "عقيلة العشبي"، أشكرك جزيل الشكر والشكر لا يفي

حقك على إشرافك للبحث بالنصيحة العلمية.

إليك "تسيمة أحمد يحي"، التي ساعدتني في هذا البحث، وكل الأصدقاء

بقلم: سهيلة

المقَدِّمة

تعدّ اللّغة من أهمّ ما يترجم أفكار الفرد ويحمل واقع التّعبير الصّحيح عمّا يجول في خاطر الجماعة، من حيث اللّغة في صورتها العامة التي تحوي مجموع الكلمات التي تسعى إلى الإيضاح وتقديم الغامض على نحو مفهوم لدى المتلقي، وهي في مجملها تمثّل تصوّرات تبنيتها الجماعات اللّغوية تحاول من خلالها تبنّي مفهوم مرتكزات قواعد المجتمع، وبناء العلاقات التي توطّر تبادل الأفكار، وتبنّي مفهوم التعلّم الصّحيح من أجل التّطوير والتقدّم.

وباعتبار أهمّية هذه اللّغة منذ النّشأة الإنسانيّة، نالت اهتماما واسعا من طرف العديد من العلماء والدّارسين، خاصة في فترات زمنية مضت ارتبطت بقيام الدّرس اللّغوي القديم، حيث حاول العرب جمع لغتهم على نحو صحيح يخضع للسّليقة العربيّة ذات الكلام الفصيح والبليغ، الذي يخلو من ذلك اللّحن الذي انتشر بينهم من اختلاطهم بالعجم، خاصة إذا ربطنا كل هذا بالدّرس القرآني، حيث صار العرب غير متمكّنين من لغتهم على النّحو المعروف قبلا، وهو ما أدّى إلى توسّع دائرة الخطأ وإخراج آيات الدّكر الحكيم من ماهيتها الفعلية، ولا يفوتنا في هذا المقام أن نذكر أنّ النّصّ القرآني ممثّل إحدى أهمّ مصادر هذه اللّغة، لما احتواه من رصيد لغوي كبير يجيب عن كلّ تساؤلات البشريّة في محتواه، لتنبثق إثر هذه الأهمّية التي يحملها القرآن الكريم الدّراسات النّحوية كأهمّ ما يسعى إلى ضبطه وضعه ضمن ما تنصّ عليه القاعدة العربيّة الأصيلة دون خطأ وتحريف للمعنى، ففي سياقاته دلالات ومعاني لا بدّ على القارئ فهمها على نحو سليم، ليكون المعنى واضحا ومفهوما كما نزلّه الله تعالى، كما أنّ للعربيّة حاجة ملحة بترتيب كلامها وتقنيته ذلك للضرورة اللّغوية التي لا تقبل تغيير المعنى في سياق يهدف إلى توضيح معنى مقصود وواضح، وكلّ هذا وأشياء أخرى قد مهدّت لولادة الدّرس النّحوي، وقيام العديد من المحاولات في سبيل وضع القاعدة النّحوية العربيّة لضبط اللّغة.

وانطلاقاً مما تفرزه هذه الأهمية، جاءت هذه الدراسة لتبيّن مدى ارتباط الدرس النحوي بالقرآن الكريم في ظلّ إيجاد القواعد النحوية الصحيحة التي ظهرت من قيام العديد من الدراسات النحوية، خاصة مع ما يأتي من المدرستين البصرية والكوفية، إذ عرفت الساحة العلمية تعدّدا كبيرا في الآراء واختلافا في وجهات النظر، ارتبط بعضها بالموقع الجغرافي للمدرسة، وبعضها الآخر جاء نتيجة المصدر القياسي المعتمد في جمع الشواهد واللغة المستعملة وغير ذلك، وكلّ هذا وذاك قد أفرز تنوعا في القاعدة العربية كان نتاج ذلك اختلاف الإعراب في اللغة، خاصة النماذج القرآنية المختلفة التي يختلف العديد في تفسير المعنى المراد تفسيره، وإنّ هذا التباين في الآراء وأثره على العربية كلغة هو الذي دفعنا إلى دراسة أبرز القضايا التي تأتي تحت عنوان "اختلاف النحاة في إعراب آيات القرآن الكريم" سعيا منا للإجابة عن الإشكالية الأساس المتمثلة في: فيم تتمثل أهمّ القضايا النحوية التي اختلف فيها النحاة في إعراب آيات الذكر الحكيم؟

أمّا بنية البحث فتتشكّل من مقدّمة عامة، يليها الفصل الأول المعنون بـ"نظرية الإعراب" حيث كان الحديث فيه عن أهمّ ما جاء في مفهومه وتعريف للمصطلح، وعلاقته بتوجيه المعنى، من حيث الدور الذي يؤديه في اللغة العربية، وما الحاجة إليه في سبيل توضيح السياقات والمعاني وضبط الكلمة العربية شكلا ومعنى.

أمّا الفصل الثاني من هذه الدراسة، فقد أتى فيه الحديث عن أسباب تباين وجهات النظر بين النحاة من خلال عنوان "أسباب اختلاف النحاة في الإعراب"، وقد جاءت فيه دراسة لهذه الأسباب انطلاقا من بعض القضايا الهامة كتأثير البيئة العلمية على المدارس النحوية، ومجموعة العلوم منها الدينية والفلسفية أيضا، ممّا سبّب هذا التباين الكبير بين العلماء، أمّا الفصل الثالث، فقد جاء على نحو تطبيقي لبعض النماذج القرآنية التي أردنا من خلالها توضّح الاختلاف بين مذهب البصرة ومذهب الكوفة في توجيه الإعراب لهذه الآيات، وذلك

باستقراء بعض الآيات الكريمة وما جاء فيها من اسم وفعل وحرف، لفهم نمط هذا الاختلاف، ومحاولة تفسيره في ظل القاعدة العربية بين البصرة والكوفة، لنختم بمجموعة من النتائج كحوصلة عامة للبحث.

إنّ الإجابة عن الإشكالية المطروحة تدعونا لاعتماد المنهج الوصفي، من خلال وصف ظاهرة الإعراب كإحدى أهم القضايا التي تأتي في الدراسات اللغوية، لما لها من أهمية ستبينها النقاط الآتية من هذه الدراسة، منطلقين من إعطاء مفهوم عام وشامل لما يحويه من تعريفات توضّح السبب وراء اعتماده، خاصة ارتباطه الكبير بالنص القرآني لتقريب الصورة بشكل أوضح، من ثمّ محاولة تأطير الدراسة النظرية على كلّ ما تتفرّع عليه من مصطلحات في إطار ما يخدم البحث، ومحاولة تحليل القضايا النحوية التي جاءت من اختلاف الآراء التي جاءت من مفرزات المدارس النحوية القديمة بصورة تطبيقية لنماذج قرآنية كثيرة على نحو تحليلي وصفي.

وقد تطلّبت دراستنا هذه زادا معرفيا استقيناه من المكتبة العربية، لما لها من مراجع عديدة أهمّها:

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، الأنصاري جمال الدين بن هشام.
- الجني الداني في حروف المعاني، المرادي الحسن بن قاسم.
- الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر.

لا يخلو أيّ بحث من صعوبات، ومن جملة ما واجهنا أنّ الاشتغال على الدرس النحوي من الأمور الصّعبة التي تحتاج إلى المعرفة الواعية بالقاعدة النحوية العربية، والنظرة التحليلية المعمّقة التي تفسّر سبب الخلاف بين المدرسة الكوفية والبصرية، لفهم الأسباب على نحو أفضل وفهم القاعدة الإعرابية التي جاءت من آراء هؤلاء النحويين، إلّا أنّنا قد حاولنا قدر الإمكان إنجاز العمل على النحو المقدّم بإشراف أستاذتنا التي لها كلّ الشكر "عقيلة العشبي" لنصائحها العلمية العملية، وسيبقى البحث مفتوحاً لدراسات أخرى لأهل البحث والتحليل.

الفصل الأوّل: نظريّة الإعراب

- 1- معنى الإعراب
- 2- الحاجة إلى الإعراب
- 3- أثر الإعراب في توجيه الدلالة
- خلاصة الفصل

1- تعريف الإعراب: يرد في التعريف اللغوي للإعراب حسب ما تذكره المعاجم العربية أنه يعني: "مصدرا لأعرب، يَعْرِبُ، والفعل (أَعْرَبَ) في جميع تقلباته التركيبية يعطي المعنى: أَوْضَحَ، وَأَفْصَحَ، وَأَبَانَ، ومثله الفعل (عَرَّبَ) بتثديد الزاء الذي هو مصدر التعريب". وقد قال (الأزهري) (ت 218هـ): الإعراب والتعريب معناهما واحد وهو الإبانة. (الأزهري، 2007، ص55). حيث نخلص من خلال هذا التعريف اللغوي إلى القول إنّ دلالة الإعراب في المعاجم العربية هو ما يجمع على معنى الإبانة والإفصاح، ولهما المعنى نفسه.

يقول (ابن فارس) (ت 395هـ): "إنّ العين والراء والباء أصول ثلاثة أحدهم الإبانة والإفصاح، فالأول قولهم: أعرب الرجل عن نفسه، بمعنى يبيّن لنا أوضح وأفصح". (الزازي، 1979، ص35). حيث نعني بهذا أنّ الحروف الثلاثة (العين، والراء والباء) حروف أصلية تدلّ على معنى الإبانة والإفصاح والوضوح.

أمّا في المعنى الاصطلاحي، فيرد مفهوم الإعراب في العديد من الدراسات التي حظي بها الدرس النحوي من قبل العلماء، من بينهم أنّه تغيير الأحوال وأواخر الكلام تبعاً لتغيير العوامل الداخلة عليها، وهذا المفهوم يشكّل ما يجمع عليه العديد من النحويين، من بينهم ما يذكره (الجرجاني) (ت 471هـ) إنّ الإعراب: "اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً وتقديراً". (الجرجاني، دت، ص29). حيث يتبيّن من هذا التعريف أنّ الإعراب يختلف لفظاً وتقديراً، وهذا راجع لاختلاف العوامل التي ترفع وتنصب وتجرّ وتجزم في اللّغة العربية. كما نجد ما قدّمه (عبّاس حسن) (ت 1979م) في إطار تعريف الإعراب أنّه "تغيّر العلامة التي في آخر اللفظ بسبب تغيّر العوامل الداخلة عليه، وما يقتضيه كلّ عامل". (حسن، 1992، ص74). وهو ما يؤكّد القول السابق للجرجاني من حيث أنّ الإعراب يهتمّ بتغيير أحوال الكلمة من رفع ونصب وجرّ حسب ما يتدخّل من عوامل لتبرز هذه الحركات في الكلمة العربية، فهي تتقيّد بعلامة تميّز اللفظ عن

غيره فنقول أنه مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم تبعاً للعامل الذي يؤثر على هذا اللفظ.

جعلت ظاهرة الإعراب اللّغة العربية متميّزة عن غيرها من اللّغات، حيث يمثّل قواعد معظمها تأتي في "أصوات مد قصيرة يلحق أواخر الكلمات لتدلّ على وظيفة الكلمة في العبارة، وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة، وهذا النّظام لا يوجد له نظير في أيّة أخت من أخواتها السّامية اللّهم إلّا بعض آثار ضئيلة بدئية في العبرية، والآرامية والحبشية". (النور علي، 2012، ص29). حيث تمثّل اللّغة العربيّة اللّغة التي تحتاج إلى قواعد تضبطها من حيث الحركة لفهم المقصود من استعمالنا للكلمات في سياقات مختلفة. حيث إنّ اللّغة العربيّة لغة تتوّحى الإيضاح والإبانة، لذلك كان الإعراب أحد وسائلها للإفصاح عن صلوات الكلمات بعضها ببعض، فهي تكوّن جمل اللّغة السّليمة التي تعود عليها العربي الفصيح.

2- الحاجة إلى الإعراب: يعتبر الإعراب من قواعد النّحو العربي الذي يحظى بمكانة

عظيمة في تحديد أواخر الكلمة في اللّغة، ويأخذ أهميته من خلال تمكين القارئ من فهم المحتوى، والتّمييز بين مشكّلات اللّغة العربية من اسم وفعل وحرف، وهو في الحقيقة يرتبط ارتباطاً كبيراً بالنّص القرآني الذي يعدّ إحدى أهمّ المصادر في اللّغة العربية، وتعود نشأة النّحو في أوّلها إذا حللنا بنظرة تاريخية الدّرس النّحوي إلى ارتباطه بالقرآن، حيث باتت المحاولات في إطار ضبط هذا النّص من اللّحن والخطأ الذي كان يصدر من العجم كثيرة، خوفاً من إخراج الآيات الكريمة من معناها الأصلي، وقد جاءت هذه الحركة لوضع اللّغة العربية في إطار الفهم الصّحيح لما أتى به الله تعالى في الذّكر الحكيم، ليزول الغموض واللّبس، وبالتالي كان من الصّوروري قيام الدّرس النّحوي لفهم الدّلالة الصّحيحة، ويكون القارئ لهذه اللّغة ملماً بقواعدها بعيداً عن اللّحن.

يذكر أحد الباحثين قائلاً: "فحفظ اللّغة العربية وحفظ النّاطقين بها من الزّلل كلّ ذلك جعل العلماء خاصة علماء القرن الثّاني هجري يصبّون كلّ اهتمامهم على تقويم اللّسان عن طريق الحركة الإعرابية، حيث استخدموا القواعد التي تضمن ذلك، واستتبوا القوانين التي تحقّق لغير العرب إمكان النّطق على سمت العرب، وفي نفس الوقت الحفاظ على هذه اللّغة من الضّياع، نتيجة اختلاط العرب بغيرهم من الشّعوب التي دخلت الإسلام". (النور عبد العلي، 2012، ص28).

إنّ "الإعراب من العلوم التي تفسّر كتاب الله، ولذلك المعنى يختلف باختلاف في الإعراب، فالإعراب يميّز المعاني ويقف على أغراض المتكلّمين". (السيوطي، 2009، ص302). والمقصود من هذا القول أنّ الإعراب مرتبط بتفسير كتاب الله وفهمه، والتمكّن من التعرّف على دلالات آياته وما يحمله من رسالة فيها جملة المبادئ التي ينصّ عليها الله في أقواله الكريمة، وبالتالي فإنّ القرآن من أهمّ المصادر التي تخدم اللّغة العربية، وإنّ فهمه يرتبط بالتمكّن من فهم ماهية الإعراب الذي يخدم كثيرا اللّغة العربية في شكلها العام، من خلال التّمييز بين الكلمات ومعناها في المواضع التي ترد فيها في الجملة العربية.

وقد قام الإجماع على أنّ نشأة الإعراب كانت وليدة الحاجة الماسة إليه، وتكمن تلك الحاجة في:

- اللّحن الذي بدأ على السنة أبناء العرب حين اختلطوا بغيرهم، واختلط غيرهم بهم ممّن هم من غير العرب، فللّحن (الخطأ) أحداث ووقائع تحدّث عنها المؤرّخون للنحو؛
- وجود الإعراب لضبط اللّسان، وهو ظاهرة حضارية كبقية الظواهر التي يكون وجودها ملمحا حضاريا، فكان من الضّروري أن تنشأ القواعد النّحوية في المجتمع العربي، لكي يبقى عود العربيّة صلبا لا يناله حزم ولا انفصال، فكان النّحو "العلم

الذي اعتبر عوضاً عن السليقة الذاهبة، ومنهجاً للنطق الصحيح والتعبير الصحيح". (عبد الله، 1989، ص 97). وذلك أنّ الإعراب قد نشأ في ظلّ الحفاظ على الفصاحة التي فقدتها العرب بعد اختلاطهم بالأعاجم وغيرهم، كما كان أيضاً منهجاً للتعبير والنطق الصحيح بينهم.

- الحفاظ على سلامة النطق في تلاوة أوثق مصدر اللغة العربية، وهو القرآن الكريم، والوصول إلى معرفة استنباط الأحكام منه، ومن أحاديث النبي الذي هو أفصح من نطق بالعربية من البشر، و"أقوم طريق يسلط في الوقوف على معناه، ويتوصّل به إلى تبين أغراضه ومغزاه معرفة إعرابه". (العكبري، 1987، ص 25). وهو ما يشير إلى أنّ الإعراب هو الطّريق الأصح والسليم الذي يقوم الكلمة العربية في اللغة لفهم الغرض من موضعها، وما تدلّ عليه من اختلاف الكلمة ودلالاتها في اللغة العربية، وهو الطّريق الصحيح للوصول إلى معرفة الأغراض والمعاني التي تقف عليها هذه الكلمات عن غيرها، وبيان المغزى الذي تحتويه.

وقد وردت أقوال عدّة لعلماء في الدرس التحوي بخصوص الحاجة إلى الإعراب في اللغة والدرس العربي ككل، من بينها ما جاء على لسان (الإمام الزركشي ت 794هـ) قائلاً: "على الناظر في كتاب الله تعالى والكاشف عن أسراره النّظر في الكلمة وصيغتها، ومحلّها ككونها مبتدأً أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً أو في مبادئ الكلام أو في جواب أو غير ذلك". (الزركشي، دت، ص 183). حيث يشير الزركشي في قوله إلى ضرورة مراعاة حال الكلمة كما ترد في القرآن، حيث لا بدّ على المطلّع على النصّ القرآني المعرفة الواعية بما يقرؤه والأخذ بالكلمات على نحوها التي ترد عليها، لأنّ خلفها دلالات ترتبط بنمط إيرادها في النصّ كما لها علاقة بالسياق وصيغها التي تأتي عليها، لبلوغ المعنى الذي تشير إليه في جميع مواضع إيرادها في الذكر الحكيم.

ويقول (يحيى بن عتيق) (ت 877هـ): "قلت للحسن يا أبا سعيد الرجل يتعلّم العربيّة يلتمس بها حسن المنطق ويقيم بها قراءته، قال حسن يا ابن أخي فتعلّمها فإنّ الرجل يقرأ اللّغة فيعيها بوجهها فيهلك فيها". (البهقي، دت، ص 301). حيث يشير هذا القول إلى أنّ علم النّحو يلتمس من المنطق ويصحّ القراءات، لأنّ من دون علم النّحو تصعب اللّغة العربيّة على متعلّمها وقارئها، خاصة ما تطرحه من معطيات لا بدّ لها من قواعد تضبطها لفهم المعنى المقصود.

لا يخفى عتّا أنّ العرب كانت تتكلّم لغتها بفصاحة فطرية، إلا أنّها اختلطت بالأمم من حولها، فتعشّى اللّحن في كلامها ما جعل ضبط الكلام ضرورة حتمية لاسيما عندما وصل اللّحن إلى النّص القرآني، حيث قام أبو الأسود الدؤلي بضبط كلام العرب بالتقاط التي تطوّرت فيما بعد إلى حركات الإعراب التي نعرفها في اللّغة العربيّة.

3- أثر الإعراب في توجيه الدلالة: قبل أن نتطرّق إلى أثر الإعراب في توجيه الدلالة،

لا بدّ أن نعرف ما معنى الدلالة؟ أو ما المقصود بالدلالة؟ ولا بدّ من التطرّق إلى ما يلي:

أ- مفهوم الدلالة:

- المفهوم اللّغوي: جاءت اللفظة مشتقّة من المادة الأصليّة (د.ل.ل) بمعنى الاهتداء إلى الطّريق، يقول (الزّمخشري ت 538هـ): "دلّه على الطّريق، وهو دليل المفازة وهم أدلاؤها، وأدلت الطّريق اهتديت إليه... والدّال على الخير كفاعله". (الزّمخشري، 1998، ص 295). حيث إنّ الدلالة تعني الإرشاد إلى الطّريق الموصل إلى مكان معيّن.

- **المفهوم الاصطلاحي:** علم الدلالة هو علم يبحث في المعنى، وكيفية جعل المفردات ذات معنى، كما تعرف الدلالة أيضا أنها استخدام المفردات استخداما معينا ضمن نسق لغوي مع مفردات أخرى، مع وجود علاقة بينها، فمن التعريفات ما تقدّم به (ابن سينا تـ1037م) بقوله: "ومعنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال اسم ارتسم في النفس، أن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلمّا أورده الحسن على النفس التفتت إلى معناه". (ابن سينا، 1973، ص77). بمعنى أنّ الدلالة هي الثنائية المتلازمة من مسموع ومفهوم، المسموع وهو اللفظ، والمفهوم هو المعنى، حيث صبّ هذا التعريف في باب الاهتداء والتوجيه إلى الطريق أو الشيء ومعرفة جوانبه.

وبعد التطرّق إلى مفهوم الدلالة في معناه اللغوي والاصطلاحي، لابدّ من الحديث عن أثر الإعراب في توجيهها، حيث إنّ الإعراب لا يستقيم إلّا بعد فهم المعنى، لذلك استقرّ في الدرس النحوي أنّ الإعراب فرع المعنى، لذلك اعتبرت حركات الإعراب دوالا على المعاني. إنّ الدلالة إحدى أهمّ الأسباب في وجود عدد هائل من المعاني في المعجم العربي، ومثال على ذلك كلمة (تولّى) لها معاني كثيرة منها يقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾ (البقرة/205). حيث يشير هذا الشاهد إلى أنّه استولى على الملك، وأصبح واليا، وأيضا قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ﴾ (النور/11). والمعنى من هذا الشاهد أنّه بدا به وتحمل معظم الأمر.

ومن هنا قد نهى العلماء على عدم إغفال المعنى عند النظر في الإعراب، وعدم الوقوف عند ظاهر المعنى، فقد يكون تفسير المعنى مخالفا لتقدير الإعراب، من هنا يعقد (ابن جني تـ392هـ) علاقة بين النحو والتفسير في كتابه الخصائص فيقول: "فإذا مرّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه، ولا تسترسل إليه، فإنّ أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمة تفسير المعنى، فهو ما لا غاية لله، وإن كان تقدير الإعراب مخالفا لتفسير المعنى

تقلّبت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب". (ابن جني، 2008، ص283-284). ومن هذا القول نفهم أنّ التفسير والإعراب متلازمان، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَّ رَجْعِهِ لِقَادِرٌ يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ﴾ (الطّارق/8/9). ويتّضح من هذا الشّاهد أنّ معناه على رجعة يوم تبلى السرائر لقادر، فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو معلق به من المصدر الذي هو الرجوع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي، أمر لا يجوز فإذا كان المعنى مقتضياً لله والإعراب مانعاً منه، احتلت بأن تضرر ناصباً يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى أنّه قال: يرجعه يوم تبلى السرائر ودل رجعه على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله.

أمّا القول إنّ الحركة لا تدلّ بمفردها على المعنى، كأن تكون الضمة مثلاً بمفردها علامة للاستفهام أو الفتحة علامة للتعجب وغيرها..... " إنّما بوجودها في السّياق وما يقتضيه الحال كانت علامة دالة على المعنى.. (كمال الدين، 1961، ص123).

يتّضح من هذا القول أنّ الحركة بمفردها لا تدلّ على المعنى، إلّا إن وجدت في السّياق، وإن دلّت على حال تقتضيه الحركات وبذلك تكون علامة دالة على المعنى المقصود. فليس كلّ حركة إعراباً كما أنّه ليس كل كلام معرباً، إذ إنّنا لا نستطيع القول إنّ الفتحة في لفظ (محمّداً) أو الضمة في لفظ (محمّد) لها دلالة على المعنى، "أنّ اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قرنتها بما يصلح حدث المعنى، واستغني الكلام". (الميرد، 1988، ص83). بمعنى أن لفظة واحدة أو كلمة واحدة لن تفيد شيئاً إلّا إذا قرناها في السّياق أصبح لها معنى ودلّت على شيء. إذ إنّ تركيز النحاة على العلامة الإعرابية وعلى أثر العامل فيها من غير قرائن المعنى الأخرى، هذا لا يعني إهمالهم لها بل يعود إلى إدراك النحاة أهميّة الإعراب في توجيه دلالة التّركيب، باعتبار الإعراب السّمة البارزة في نظام العربية، والحامل لهويّتها،

ويعطي الإعراب المتكلم سعة في التفسير وحرية في الكلام، فيقدّم ويؤخر من دون أن يؤثر على صحّة المعنى وسلامته، إذ يبقى الكلام مفهوماً، ومثل هذه المرونة لا نجدها في اللغات المبنية، وكذلك في العربية فيما يتبيّن فيه إعراب وليس ثمّة قرينة تدلّ على المعنى المقصود، فلا بدّ هنا من مراعاة قرينة المعنى، وإلاّ التبس الكلام.

يقول (الكيشي ت695هـ): إنّ "الإعراب هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العامل... والإعراب وضع للدلالة على أحوال الذات، كما أنّ الكلمة وضعت للدلالة على الذات، لذلك لا تختلف الكلمة لأنّ مدلولها لا يختلف، ويختلف الإعراب لأنّ مدلوله يختلف...". (الكيشي، دت، ص32). حيث يشير الكيشي في قوله إلى أنّ الإعراب هو تلك العلامة التي تعتري الحرف الأخير من الكلمة الذي هو محل الإعراب، ويتغيّر الإعراب كلّما تغيّر المعنى وموقع الكلمة، وكلّ موقع من المواقع الإعرابية يختصّ بعلامات معيّنة تميّزه عن المواقع الأخرى، بالإضافة إلى أنّها تدلّ على معنى خاصّ بذلك الموقع دون غيره.

لقد "أولى العرب الأوائل أهميّة بالغة للغتهم، فأصبح حكم تعلّم الإعراب من الواجبات الشرعية، لأنّه من وسائل فهم النصوص الشرعية، وما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب، قال (ابن السراج الشنتيريني ت316هـ): إنّ الواجب على من عرف أنّه مخاطب بالتّنزيل، مأمور بفهم كلام الرّسول صلى الله عليه وسلّم، غير معذور بالجهل بمعناها، غير مسامح في ترك مقتضاها أن يتقدّم فيتعلّم اللسان الذي أنزل به القرين، حتى يفهم كتاب الله وحديث رسول الله إذ لا سبيل إلى فهمها دون معرفة الإعراب، وتمييز الخطأ من الصواب، لأنّ الإعراب إنّما وضع للفرق بين المعاني). (محمّد بن عبد الملك، ص211-212).

ويقول آخر: "لو ذهب الإعراب لاختلطت المعاني، ولم يتميز بعضها من بعض، وتعذر على المخاطب فهم ما أريد منها، فوجب لذلك تعليم هذا العلم، إذ هو أوكد أسباب الفهم، فأعرف ذلك ولا تحد عنه، فإنّه علم السيف الذين استتبطوا به الأحكام وعرفوا به الحلال والحرام". (ابن السراج الشنتيريني، 1995، ص 21-22).

- خلاصة الفصل:

يرتبط الإعراب بتفسير القرآن الكريم ارتباطاً وثيقاً، ولا بدّ من الشّخص الذي يريد فهم النّص أن يكون ملماً بالعربية وعلومها، لأنّ الإعراب يتغيّر ويختلف باختلاف الإعراب، ويتجلّى في ضبط الحركات، لأنّه ممّا يميّز المعاني عن بعضها، وبه تتّضح الصّورة الجمالية للكلمات، ولا يتذوّقها القارئ ما لم يكن ملماً بأصول الإعراب وقواعده، وقد جاءت الدّراسات النّحوية القديمة مرتبطة بأهم مصادر اللّغة العربية القرآن الكريم، للحفاظ على العربية كلغة نتيجة لكثرة اللّحن والخطأ الذي جاء من اختلاط العرب بغيرهم، وبالتالي وجدوا من ضبط القاعدة وتأسيس النّحو المخرج الأصح للحفاظ على بنية اللّغة العربية من الضّياح.

الفصل الثّاني: أسباب اختلاف

النحّاة في الإعراب

1- تأثير البيئة العلميّة على البصريين والكوفيين

2- تأثير الفلسفة والمنطق على النّحو

3- تأثير العلوم الدّينية على النّحو

- خلاصة الفصل

1- تأثير البيئة العلميّة على البصريين والكوفيين: قبل البدء بمعالجة تأثير البيئة العلمية على البصريين والكوفيين، لا بدّ لنا من الوقوف عند مصطلحات العنوان بقراءة وجيزة في أبرز ما جاء فيها على النحو الآتي:

أ- ضبط مفهومي (البصرة والكوفة):

- مدرسة البصرة (البصريون): هي مدينة في العراق على شط العرب، كانت أقرب إلى بوادي الأعراب الصافية أكثر من مدينة الكوفة، وكان أوّل من وضع لها أسس النحو (أبو الأسود الدؤلي ت 688م)، وقد كان من أوائل اللّغويين فيها الذين وضعوا النحو على منهج خاص يسمّى مدرسة البصرة، ويطلق على أعلامها البصريون، إذ إنّ النحو قد نشأ وتطوّر بصريا، يقول (ابن سلام الجمحي ت 231هـ): "كان لأهل البصرة في العربية قدمه بالنحو ولغات العرب عناية". (منصور، 2018، ص 57). حيث يتبيّن بوضوح العناية الشديدة التي أولتها المدرسة البصرية بدءا من أعلامها لدراسة اللّغة العربية نحويا، ووضع تلك القواعد التي تضبط الكلمة العربية معنى وشكلا، ليكون النحو البصري النحو المعتمد في القاعدة العربية.

- مدرسة الكوفة (الكوفيون): تأسست بعد مدرسة البصرة، وكان أوّل من أسسها (سعد بن أبي وقاص ت 674م)، وأوّل من وضع النحو فيها (أبو جعفر الرّؤاسي ت 803م)، ويذكر (أحمد أمين ت 1954م) قائلا: "ظلت مدرسة البصرة قائمة وحدها في النحو، إلى أن جاء أبو جعفر الرّؤاسي، فكان أوّل من ألّف في النحو من الكوفيين، وأوّل من أسس مدرسة الكوفة". (إبراهيم، 1946، ص 606). ونعني بهذا أنّ مدرسة البصرة قد سبقت الكوفيين في اهتمامهم بقضية النحو العربي، وكانت تبحث في معطيات نحوية تخص الكلمة العربية قبل ظهور المدرسة الكوفية حتى بروز النحوي أبو جعفر الرّؤاسي ليؤسس مدرسة الكوفة بما أتت به من وجهات نظر أغلبها

مخالف لما تبنته المدرسة البصرية، وهو الذي سنتطرق إليه في نقاط لاحقة من هذه الدراسة.

وعلى هذا الأساس، لا بدّ أن نذكر تلك البيئة العلميّة التي أثّرت على نشأة النحو العربي، وأهمّ التوجّهات التي أخذها من خلال اختلاف الآراء، وبروز نظريات عديدة ودراسات كانت قد اهتمت بالكلمة العربية من نواحي نحوية مختلفة، حيث اعتمد البصريون على السّماع والقياس لتحديد ما يضبط الكلمة، بينما نجد أنّ الكوفيين قد توسّعوا في السّماع عن القبائل العربية، ليشملوا دائرة أكثر تفسيراً لظاهرة الكلمة وكيف ترد على ألسنة العرب في هذه القبائل، كما اعتمد البصريون على تلك الألفاظ الفصيحة التي اختاروها من بين القبائل المقطوع بعراققتها في العربية، والمصونة فطرتهم من رطانة الحضارة، محاولين بهذا إيجاد ما يخدمهم من كلمات أصيلة تخضع لميزان الفصاحة، أمّا في جانب البحث الكوفي، فقد قبلوا بكلّ مسموع يمرّ على آذانهم من كلمات، فأخذوا عن أهل الحضر ممّن جاؤوا المتحضّرين من الأعراب، ولم يبالغوا في التحريّ والتّقيب، حتى قال (محمد الشاطر): "إنهم أفسدوا النحو بأخذهم عمّن فسدت لغتهم". (الشاطر، 1983، ص26). والذي كان يشير إليه في هذا المقام محمد الشاطر تلك القبائل التي كانت لا تتقن الكلمة العربية في أصلها، فكيف لأهل الكوفة أن يأخذوا منهم من الكلمات ما يقيسون عليه القاعدة العربية الأصيلة، وهذا في حدّ ذاته لا يخدم اللّغة.

قال (الرياشي البصري ت257هـ): "نحن نأخذ اللّغة عن حرشة الضّباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء يعني أهل الكوفة أخذوا اللّغة عن أهل السّواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشّوايريز". (البصري، 2002، ص246). ويشير البصري في قوله هذا إلى أنّ البصريين يأخذون اللّغة عن حرشة الضّباب، بمعنى صائدي الضّباب، وهو حيوان يعيش في الصّحراء يشبه التّمساح، صغير الحجم، أمّا عن قوله يأكلون اليرابيع يقصد بها ذلك الحيوان الذي يشبه الفأر لكنّه أطول منه أذانا وذنباً، ورجلاه أطول من يديه على عكس اليربوع، وفي هذا يختلف البصريون عن الكوفيين في مسألة أخذ اللّغة، حيث إنّ الكوفة تأخذ لغتها عن أهل السّواد وأصحاب الكواميخ، ما يعني

إنَّ البصريين يأخذون لغتهم من الأعراب سكّان البوادي، الذين لا إمام لهم بالحضر، فيأخذون من منبعها الصّافي قبل أن تكدره دلاء الأعاجم، ليختلفوا في هذا عن أهل الكوفة الذين تلقّوا اللّغة عن الحواضر أهل الأسواق، واختلطوا بغيرهم ممّن أفسدوا الألسنة وحرفوا اللّغة. كان البصريون يُخضعون من يشكّون في سلامة لغته من القبائل الفصيحة للاختبار، حيث يذكر (ابن جنّي): "ومن ذلك ما يحكى أنّ أبا عمرو بن العلاء استضعف فصاحة أعرابي يسمّى أبا خيرة، لمّا سأله فقال: كيف تقول استأصل الله عرقاتهم ففتح أبو خيرة التاء، فقال له أبو عمرو: هيهات يا أبا خيرة لان جلدك". (ابن جنّي، دت، ص13). حيث أراد ابن جنّي بقوله هذا إعطاء نموذج عن اللّحن الذي يكون في اللّغة على مستوى نطق الكلمة العربية، ونماذج كثيرة وجدت على هذا النّحو من خلال عدم المعرفة بالقاعدة العربية التي تقوّم الكلمة وتصوّب نطقها.

أدت البيئة دورا كبيرا في نشأة الخلاف بين المدرستين، حيث كانت البصرة تقع على طرف البادية ممّا يلي العراق، وكانت تقرب أو تضمّ أكثر القبائل التي ظلّت لغاتها سليمة ولم تفسد، بينما كانت الكوفة على مدن من الحيرة، وفي صقيع يشرف عليه الأكاسرة (...). والمعروف أنّ البصرة كانت أسبق من الكوفة في وضع النّحو، والإمام كوسيلة للحدّ من انتشار اللّحن وتفشّيه، وساعدهم على وضعه موقعهم الجغرافي، ولغة القبائل التي تقربهم، فبلغوا به شأنًا كبيرًا. في حين اشتغلت الكوفة برواية الأشعار والأخبار والنّوادر والاحتفاء بالقراءات، "لمّا أدرك أهل الكوفة أنّ البصريين سبقوا إلى علم النّحو، سارعوا وشاركوا في الأخذ بالأسباب، فتعلّم بعض علماء الكوفة أصول النّحو ودرسوا أبوابه على يد البصريين وأرادوا بعد ذلك مضارعتهم فيه، ممّا أدّى إلى قيام المذهبين، وتخالّفهم في كثير من الأمور". (حسن، دت، ص162-163). والواضح من هذا القول أنّ الكوفيين قد أقرّوا ببروز معالم النّحو الأولى عند المدرسة البصرية، حيث كانت السّابقة إلى القاعدة العربية النّحوية، فهّموا على تعلّم القواعد ودراسة أبواب النّحو المختلفة على يد البصريين، لكن هذا لم يمنعهم من إقامة دراسات خاصة بهم تخالف من

خلالها القاعدة النحوية البصرية، لتظهر مجموعة من القواعد المخالفة لما تفرزه المدرسة البصرية، وهو ما أدى إلى تعدد وجهات النظر والآراء النحوية حول الكلمات العربية من الأسماء والأفعال والحروف.

إلا أن البصريين قد كانوا أهل منطق وعقل، وقد طغى هذا المنهج بعد أن ظهر المعتزلة، وكثرت المناظرات الكلامية التي كانت تعتمد على الحجج والدليل والاقناع، وبذلك نجد أن البصريين تأثروا كثيرا بمحيطهم، وكانوا أكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة، أما الكوفة فقد كانت بيئة عسكرية وسياسية، لأن أصحابها كانوا منشغلين بهذا الميدان، وقد كان لظهور الإسلام أثر كبير في ازدهار الحركة العلمية، وانتشار التعليم، فنهضت العلوم الدينية والعلوم اللغوية والنحوية، وظهر الاعتزال وعلم الكلام والفلسفة والمنطق والجدل وغيرها من العلوم، إلا أن البصرة كانت أكثر تأثراً عن الكوفة في ذلك، حيث كانت ميداناً للعلوم المختلفة تصب فيه جداول الثقافات، فكان سوق المربد مثلاً ساحة لتبادل العلوم ولقاء الفصحاء، كما كان مسجد البصرة أيضاً مكاناً لإقامة حلقات التعليم، وعقد المحاضرات والمناظرات، كما كانت مجالس الخلفاء ساحة للجدال والندوات العلمية، "كان أهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة، وهم أكثر تخرجاً من البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب لكثرة ما فيها من الصحابة والتابعين". (ظاهر حامد، دت، ص 26). والمقصود من هذا القول أن الكوفيين ذوي فقه وحديث وغيره، وهم أكثر الذين يأخذون من ثقافة الأجانب وأكثرهم اختلاطاً بهم.

لم يحظ سوق كناسة بالكوفة بالمكانة التي حظي بها المربد، فهذا الجو العلمي والثراء الثقافي الذي تهيأ للبصرة قد أثر على منهجهم في وضع القواعد والضوابط، والذي اختلف عن منهج الكوفيين، فكان ذلك الثراء سبباً من أسباب ظهور الخلاف بين المدرستين.

كان البصريون أهل منطق وقياس في الأغلب، وما كان ينسب للكوفة شمل الشعر والزواية، فهم اعتمدوا الأصول نفسها لكن اختلفوا في أكثرها تطبيقاً، يقول (محمد إبراهيم): "اتخذ الكوفيون منهجا يختلف كثيرا عن منهج البصريين، فإذا كان منهج أهل البصرة أساسه القياس على الكثير ونبذ القليل النادر والتعليل والتأويل، فإن الكوفيين اعتمدوا السماع العام قليلا كان أم كثيرا، ومن هنا زاد البعد بين الفريقين تبعا لاختلافهما في السبيل الذي أدى بهما إلى النتائج المتضادة والقواعد المختلفة". (إبراهيم، 2017، ص254). حيث اعتمد الكوفيون منهجا خاصا بهم من خلال الأخذ بالكلمات والعمل بها مشتملة على ما قلّ وكثر في الاستعمال، أو ما شاع منها وما لم يعرف إلا نادرا، على عكس أهل البصرة الذين أبو النادر وهما بالتعليل والبحث عن طريق ما شاع من اللفظ العربي لخدمة القاعدة النحوية تبعا لمعطيات الأصل والقياس عليه، وكلّ هذا المسائل قد أدت إلى اختلاف الرأي النحوي وتعدّد الأفكار وما تطرحه البصرة من قواعد، ناهيك عمّا للكوفة منها، واتّسع الفجوة وتباين وجهات النظر بين ما يأتي في أبواب النحو على اختلاف تفرّعاته.

2- تأثير الفلسفة المنطق على النحو: إنّ تأثر النحو بالفلسفة والمنطق ليس موضوعا

جديدا للنقاش فيه، بل هناك مناظرات معروفة في هذا الموضوع، إذ يعتبر المنطق فناً من الفنون وعلماً من العلوم للتعبير عن الاتجاه والمضمون الحضري الذي انبثق منه، أمّا الفلسفة فهي علم تأثر بمنهج المسلمين الأصولي.

يعدّ المنطق فرعاً من فروع الفلسفة التي تعتمد هي الأخرى عليه وعلى أسسه لطرح النظريات والفرضيات الصحيحة، حيث تستند على الاستدلال العقلي بينما يدرس المنطق سلامة الحجج والأخطاء التي يمكن استنتاجها، وقد بدأ التأثر بالمنطق يظهر على مصنّفات وكتب بعض النحويين أواخر القرن الثالث هجري، على إثر ما تسرّب من المفاهيم المنطقية في ذلك الوقت، كما في (الموجز لابن السراج)، يقول (بروكلمان): "علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة، بغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو،

وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي". (اللّبيدي، دت، ص155). ولعلّ هذا القول يحيلنا إلى فكرة أنّ النحو العربي قد نشأ من العقلية العربية المحضة دون النّظر إلى الرّوابط الاصطلاحية لهذا العلم، إذ لا يمكن أن نثبت تأثير منطق آخر غير منطق أرسطو، بتوسّع الدّولة العربيّة بانتشار الإسلام في الأمصار التي فتحها المسلمون، حدث اتّصال بين النّقافة اليونانية والنّقافة العربية في زمن مبكّر، وذكر المؤرّخون أنّ أول من ترجم كتاب أرسطو هو (عبد الله بن المقفع ت 142هـ).

خالط العرب السريان، واحتكّوا بهم ممّا يعزّز احتمال اطلاعهم على النّقافة اليونانية قبل التّرجمة، وقد دخل الكثير الأجنبيون اليونانيين الإسلام، وأنّهم كانوا عربا بالولاء بتعلّمهم العربية والدّين الإسلامي الجديد، وهذا ما جعلهم يلجؤون إلى اتّخاذ طرق ووسائل المنهجية لتعليم اللّغة العربية بناء على ثقافتهم السّابقة، إذ يعتبر (إبراهيم بيومي ت1996م) من متبني التأثير المنطقي والفلسفي على النّحو، وقد كتب مقالا في مجلّة الأزهر تحت عنوان (منطق أرسطو والنّحو العربي)، يدافع فيه عن التأثير الفلسفي على النّحو من حيث المنهج والموضوع.

ومن جهة الموضوع، نجد أنّ أرسطو يقسّم الكلمة إلى الاسم والفعل والأداة، أمّا سيبويه فيقسّمها إلى الاسم والفعل والحرف، وإنّ قضية تأثير المنطق والفلسفة على النّحو العربي جرى حولها الكثير من الكلام والجدال والنّقاش، وأقدم من رأى وجودا لتأثير النّحو منذ بداية نشأته هو (الياس جودي)، ولم يأت ببرهان معتبر يقوي من صحّة مدعاه، ليأتي بعده (أدالبيمر كس) الذي أفاض في هذا العلم وأشبعه، إذ جاء بأراء مقنعة بمن لم يمتلك ثقافة حسيّة، لما تمتعت به آراؤه ظاهريا، أمّا المستشرق الثّالث (دي بوار) مؤرّخ الفلسفة الإسلاميّة، نجده قد سطر كلاما يذهب به إلى ما ذهب إليه سابقوه، إذ يقول: "أثر منطق أرسطو في علوم اللّسان التي لم يكن من شأنها جمع الشّواهد والمترادفات، لأنّ هذه تتقيّد بالموضوعات التي تعالجها على أنّ السّريان كانوا قبل العصر الإسلامي قد درسوا كتاب (العبارة) لأرسطو مع إضافات ترجع

إلى الرواقيين". (دي بوار، 2006، ص84). بمعنى أنّ علوم اللسان تأثرت بالمنطق الأرسطي الذي لم يهتم بجمع الشواهد والمترادفات، لأنها ليست من الموضوعات التي تعالجها. لقد أثرت المعتزلة على المناهج النحوية العربية، وخاصة نظرية العامل، وكمثال على تأثير السريانية على العربية هو الأبجدية النبطية التي استعارها العرب لكتابتهم، وكذلك نشأت الحركات الإعرابية التي تنسب إلى أبي الأسود الدؤلي، إنما هي مأخوذة من السريان، ومن المؤكد أنّ النحو نشأ ليحافظ على تقويم اللسان وليحارب ظاهرة اللحن، والعمل على فهم النصّ القرآني في تأويله.

لقد نسبوا إلى سيبويه تأثره بالمنطق الأرسطي لا الفقهي الإسلامي، أو منطق العربية، إذ تصرّف بالألفاظ والمعاني تصرفاً منطقياً، وقسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، والجملة إلى الحسن والقبيح والجواز والوجوب، والتناقض وصنّف الكلام إلى مستقيم حسن، ومحال مستقيم كذب، ومستقيم قبيح وما هو محال كذب.

كان لتأثير الفلسفة والمنطق على النحو أثر كبير في تعاليم المتكلمين، إذ إنّ الدرس النحوي يزداد اتصالاً بالفلسفة والمنطق، حتى خضع لأسلوبها خضوعاً كاملاً عند نحاة القرن الرابع، يعني أنّ تأثر النحو العربي بالفلسفة بدأ في مرحلة ازدهار النحو، أي أنّ في هذا العهد، فلا مجال لإنكار تأثير المنطق والفلسفة على النحو.

3- تأثير العلوم الدينية على النحو:

تأثر الدرس النحوي بعلوم الدين منها القراءات القرآنية وعلوم الحديث وعلم الكلام والفقهاء وأصوله، كان للنحو صلة وثيقة بالقرآن الكريم، الذي كان مفجّر الدراسات اللغوية، حيث مثل أول مصادر النحويين، إذ اعتمدوا عليها لتقرير القواعد الصرفية واستخراج الأحكام النحوية، يقول (الزّاعب الأصفهاني 502هـ) في هذا: "وألفاظ القرآن الكريم هي لبّ كلام العرب وزيدته، وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم وحكمهم، وإليها مفزع الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم". (الأصفهاني، دت، ص06). والذي أشار إليه الزّاعب الأصفهاني من

قوله هو أنّ القرآن الكريم قد كان من بين أهمّ المصادر التي تستند إليها اللّغة العربية أو بالأحرى أولها وأهمّها، لاستنباط الأحكام النحوية وتعديل الكلام وتصويب الكلمة العربية، حيث جاء فيه من المعاني والألفاظ ما يوضّح القاعدة في أصلها الذي يتوافق والأحكام النحوية الصّورية، للحدّ من اللّحن الذي تفسّى في اللّغة.

كما تأثّر النحويون واللّغويون بعلم الحديث في استخدام كثير من المصطلحات من أمثال التّعديل وألسنة الكذب، الغفلة والشّدوذ، والتّحريف... ولقد أشار (السيوطي ت. 911هـ) في (مقدّمة المزهر في علوم اللّغة) إلى أنّه أتبع ترتيب المحدثين فيقول: "هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترت تنويجه وتبويبه في علوم اللّغة وأنواعها، وشروط أدائه وسماعه، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع". (السيوطي، 1958، ص01). والمعنى من هذا أنّ علم النحو جاء بترتيب المحدثين لأبوابه وتنويجه، واضعا فيه شروط السّماع والأداء.

وقد نزل الذّكر الحكيم بلسان العرب، وطلب فهمه إنّما يكون من هذا الطّريق خاصة، لأنّ الله تعالى يقول في آيته الكريمة: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (يوسف/2)، كما قال أيضا: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشّعراء/195). حيث يظهر من هذه الآيات أنّ النصّ القرآني قد نزل بلغة عربية للأمة أجمعين، والأمر الأكيد أنّ جميع العلوم الشّرعية لا تستغني عن النّحو، فعلاقتها به علاقة تلازمية، وحري بطالب العلم أن يتعلّم قواعد الكلام العربيّة، ويتحرّز من أن يلحن في كلامه، ولهذا يقول (عمر بن الخطّاب ت. 23هـ) رضي الله عنه: "تعلّموا النّحو كما تعلّمون السنن والفرائض". حيث إنّ في تعلّم النّحو فهما للّغة العربية من ناحية القاعدة التي تضبط الكلمة، وتعطي المعنى المقصود منها في مواضع إيرادها، خاصة وأنّ النصّ القرآني لا يقبل اللّحن وتحريف المعنى عن الذي ورد في قول الله تعالى في جميع آياته القرآنية، وهنا قد أشار ابن الخطّاب إلى ضرورة تعلّمه كتعلّم السنن والفرائض، ممّا يدلّ على أهميّة وجود النّحو في الدّرس العربي مرتببا بالنّص القرآني في مجمله، لاستنباط المعاني وفهم دلالها المقصودة.

كما تأثر أيضا النحو بعلم الكلام، الذي سبق النحو في ظهوره، "من طبيعة الأشياء أن يتأثر جديدها بقديمها، فكيف إذا كان ذلك القديم محطوطا بالقداسة والإجلال معلوم الدين، أو محفوفًا بالإعجاب والتقدير والحماسة معلم الكلام". (المبارك، دت، ص79). فمن الطبيعي أن يتأثر الجديد بما هو قديم، خصوصا إن كان القديم مقدّسا يخدم كثيرا موضوع هذا العلم، وإذا كان محاطا بالإعجاب والتقدير كعلم الكلام.

اشترط أهل الأصول في المجتهد معرفة العربيّة وأساليبها، لأنّ الاجتهاد يقع في الأدلّة السّمعية العربية، وجعلوا من شروط المجتهد أن يكون عالما بأسرار العربية، وبخاصة علم النحو، فقالوا: "من شروط المجتهد أنّه لا بدّ من معرفة النحو واللّغة والتّصريف، لأنّ الشّريعة عربية، ولا سبيل لفهمها إلّا بفهم كلام العرب، وما لا يتم الواجب إلّا به فهو واجب". (الزّازي، 1997، ص203). بمعنى أنّه لا بدّ على المجتهد أن يعرف بأصول النحو ومعالم وما يفرزه من قواعد لفهم النصّ القرآني والعربية أجمع، كلغة تقتضي من دارسيها وضع ما يساعد على التعرّف على ما لها من دلالات مختلفة، خاصة ما يرتبط بموضوع القرآن. لهذا يقول (الشّافعي 204هـ): "من تبجّر في النحو اهتدى إلى كلّ العلوم". (الشّافعي، دت، ص268). حيث يرتبط النحو بجميع العلوم، ومعرفتها تتطلّب المعرفة الواعية بقواعد النحو التي تضبط الكلمة لفهم العلوم جميعها، فضبط الكلمة في حركتها تحيلنا إلى ما لها من دلالات في مواضع مختلفة ترد في الجملة العربيّة، ممّا يشكّل المعنى العام لها في السّياقات المختلفة تؤدّي إلى فهم المعنى العام. ومن مظاهر تأثير علم الكلام على أصول النحو وجود مصطلحات مثل الدّور والمنزلة بين المنزلتين، ترافع، الحكام، السّير والتّقييم، المعارضة، المنع، العكس، الدّفع، ... وغيرها. وتأثير الفقه وأصوله على النحو العربي كان متقدّما على نشأة النحو، ودليل ذلك أنّ المؤلّفات النّحوية التي اهتمت بالتّفريع وقياس الفرع على الأصل، ويذكر (أبو البركات 1181م) في مقدّمة كتابه أنّ علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو يعرف بهما القياس والتّركيب وأقسامه.

- خلاصة الفصل: إجمالاً لكلّ هذه المعطيات، نورد الخلاصة في اعتبار النّص القرآني من قبل العرب أهمّ المصادر التي خدمت كثيراً القاعدة النحوية العربية، انطلاقاً من مجموع الكلمات التي وردت فيه والتي قدّمت لدارسي النحو نمط ضبط الكلمة العربيّة في اللّغة على نحو صحيح، يمدّ صاحب الكلام تلك التّأدية الصّحيحة نطقاً وكتابةً، وبهذا نقول إنّ العلاقة التي قامت بين الدّرس النحوي والقرآن الكريم كانت تكاملية وتلازمية، حيث يستند الذّكر الحكيم بكلّ ما جاء فيه إلى معطيات الدّرس النحوي، والتي في حقيقتها جاءت مستنبطة من القرآن الكريم ذاته، وبهذا لا يمكن الفصل بينهما، فلا يفهم لهذا النّص في غياب معطيات النحو، كما كان لمعطيات أفرزتها العلوم الأخرى من علم الكلام والفقه وما إلى غير ذلك الدّور الكبير في تنشيط النحو وتطويره لامتلاك قاعدة عربية أصيلة، تجيب عن التّساؤلات العامة في إطار ما هو الاسم والفعل والحرف، للتمييز بينهم وفهم الدّور الذي يؤدّيه كلّ منها باعتبار الكلمة العربية ودلالاتها العام في السّياق الذي تأتي فيه، منشّطة لمعنى مقصود يفهمه الدّارس أو متكلّم اللّغة العربية بمعرفة أسس النحو الصّحيحة ومبادئه ومعاييره السّليمة.

الفصل الثالث: نماذج قرآنية من

الاختلاف في الإعراب

1- إعراب الأفعال

2- إعراب الأسماء

3- إعراب الحروف

- خلاصة الفصل

- تمهيد: يعدّ القرآن الكريم أهم المصادر التي تستند عليها اللّغة العربية، حيث تستقي منه أهمّ القواعد والأحكام المتعلقة بتصويب الفرد من حيث الخلق العظيم والحميد، وكذا التّعامل مع أوجه اللّغة في نواحيها المختلفة، حيث تأتي فيه من اللّغة ما يقوّم اللسان العربي على نحو أصيل وفق ما تحويه مختلف سياقاته التي تختلف من موضع لآخر، إذ يورد الله مجموع الأحكام الخلقية والمعرفية والتّقويمية في مواضع عديدة جاءت لتستقيم عن طريقها الأمة أجمع، وإنّ المعرفة بهذه الأحكام لا بدّ أن ينطلق من الفهم الصّحيح لكلّ كلمة ترد في الذّكر الحكيم، والتوصّل إلى فهم ما يأتي في سياقاتها المختلفة من كلمات تعطي للّغة العربية تحليلاً دقيقاً لما هو اسم وفعل وحرف، وفي هذا الموضوع يختلف العديد من الباحثين والدّارسين السّباقين إلى الدّرس النّحوي، مع ما تفرزه الدّراسات البصرية والكوفية التي حاولت تقديم قواعد نحوية تضبط الكلمة من معناها بدءاً من ضبطها من ناحية الإعراب، حيث تنطلق الدّلالة الصّحيحة في تفسير آيات الذّكر الحكيم من مدى ضبطها بعلاماتها الإعرابية المناسبة، لتبيّن الفاعل من المبتدأ، وما هو مفعول به وظرف و نعت، وما في الأفعال من ماض ومضارع وغيرها، كما يأخذ الحرف دوراً هاماً في إبراز دلالة الآيات ومقصدها الشّرعي، وهو ما يؤدّي بتكامل إعراب كل هذا السّياق العام الذي يبني دلالة الآية الكريمة، لفهم ما يحتويه النّص الشّرعي المنزّل من أحكام وتوجيهات لا بدّ علينا من العمل وفقها، ولا يجوز فيها الخطأ واللّحن، وهو ما بُنيت عليه أصل القاعدة العربية القديمة، وبالتالي، نبنى دراستنا في هذا الفصل على بعض النّماذج الإعرابية التي سنتناول من خلالها نماذج قرآنية من خلال استقراءنا لبعض الآيات الكريمة التي سنشرح عن طريقها الاختلاف الذي جاء في إعراب الكلمة العربية (الاسم، الفعل، الحرف) بين مذهب البصرة والكوفة على النّحو الآتي:

تستند اللّغة العربية على الكلمة في ترجمة المعاني ونقل الدلالة، حيث إنّ "الكلم ثلاثة أقسام (الاسم، والفعل والحرف) وهذا ما درج عليه أغلب النّحويين في تقسيمهم الكلم، واخترنا لفظ الكلم ولم نختر لفظ الكلام لأنّه جنس جمعي وهو مرادي وليس الكلام، لأنّه في عرف النّحويين هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السّكوت عليها، وهذا ليس مرادنا فلا نعني بتركيب الكلام، وإنّما المراد هو أقسام الكلام الثلاثة". (رحيم حسن، 2016، ص61). ويأتي الكلم على النّحو الآتي:

1- مفهوم الاسم: يعدّ الاسم في اللّغة العربية من أهمّ ما يشكّل الجملة في صورتها

العامة، "كلمة تدلّ على ذات أو حدث غير مقترن بزمن، وهو ما سمي به إنسان أو حيوان أو نبات أو جماد أو معنى مجرّد يدرك بالعقل، ومن علاماته قبول التّنوين، النّداء، أل التّعريف، الجر بحرف الجر أو الإضافة". (دم. 2014، ص03).

- نماذج الاختلاف في إعراب الاسم بين المدرسة البصرية والكوفية:

- إعراب البسمة: قال الله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، فقوله تعالى: (بسم

الله): الباء في كلمة (بسم) متعلّقة بمحذوف، فعند البصريين المحذوف يكون مبتدأ والجار والمجرور خبره، والتّقدير ابتدائي بسم الله، أي كائن بسم الله، فالباء متعلّقة بالكون والاستقرار. أمّا الكوفيون فيذكرون أنّ المحذوف فعل تقديره ابتدأت، أو أبدأ، فالجار والمجرور في موضع نصب المحذوف.

- (الرحمن الرحيم): صفتان مشتقتان من الرّحمة، (والرحمن) من أبنية المبالغة، وفي (الرحيم) مبالغة أيضا، إلّا أنّ فعلاّن أبلغ من فعيل.

وقال (الأخفش ت215هـ): "العامل فيها معنوي، وهو كوّنها تبعاً، ويجوز نصبها على

إظهار أعنى، ورفعها على تقدير هو". (الأخفش، 1990، ص13). ويتّضح من قول الأخفش أنّ العامل المعنوي يجوز النّصب بالإظهار، كما يجوز التّقدير بالرفع كونه تبعاً.

- قول الله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: اتفق الجمهور على رفع (الحمْدُ) بالابتداء، و(الله) الخبر واللام متعلّقة بمحذوف، أي اجب أو ثابت. ويقرأ (الحمْدُ) بالنّصب على أنّه مصدر فعل محذوف، أي أحمد الحمْدَ، والرّفْع أجود لأنّ فيها غموضاً في المعنى. وهذا يمثّل مذهب البصريين، أمّا الكوفيين، قالوا تُقرأ (الحمْدُ) بكسر الدّال، اتّباعاً للّام، كما قالوا أنّه ضعيف في الآية، لأنّ فيه اتّباع الإعراب البناء. كما تُقرأ أيضاً بضمّ الدّال (الحمْدُ)، واللام على اتّباع اللّام الدّال وهو ضعيف أيضاً، لأنّ لام الجرّ متّصل بما بعده، منفصل عن الدّال ولا نظير له في حروف الجرّ المفردة، إلّا أنّ من قرأ به فر من خروج من الضمّ إلى الكسر، وأجره مجرى المتّصل لأنّه لا يكاد يستعمل الحمد منفرداً عمّا بعده، وهو اتّفاق العامية.

- وقوع الجملة الاسمية المصدرة بناسخ خبراً:

ذهب البصريون إلى أنّ الجملة المصدّرة بحرف عامل في المبتدأ نحو (زيد إنّه قائم، زيد ما هو قائماً) هي من الجملة الاسمية التي تقع خبراً للمبتدأ، وقد تبعهم في هذا مجموعة من النّحويين ومنهم النحاس والرماني والجرجاني وأبو حيان وابن هشام وبعض المحدثين، فقالوا في نحو: (زيد إنّه قائم) إنّ الجملة واقعة موقع خبر عن عين وهو (زيد). يقول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ (الحج/17). ففي هذا الشّاهد القرآني خبر إنّ هو إنّ الله يفصل بينهم، ويوضّح الجرجاني هذا المعنى بقوله: إنّ الذين اسم إنّ، وإنّ الله يفصل بينهم يوم القيامة جملة في موضع الخبر. فإنّ الأولى هي بمنزلة اسم عين لأنّها من نواسخ الابتداء.

أمّا الكوفيون، فقد منعوا أن تكون الجملة الاسمية المصدرة بحرف عامل في المبتدأ خبراً عن المبتدأ. يقول الفراء في قول تعالى السّابق جُعل في الخبر إنّ وفي أوّل الكلام إنّ وأنت لا تقول في الكلام إنّ أخاك إنّه ذاهب، فجاز ذلك لأنّ المعنى كالجاء أي من كان مؤمناً أو على شيء من هذه الأديان ففصل بينهم وحسابهم على الله، وربّما قالت العرب إنّ أخاك إنّ

الدين عليه كثير فيجعلون إنَّ في خبره إذا كان إنَّما يرفع باسم مضاف إلى ذكره. (الفراء، 1980، ص218). إذ يتأول الفراء مجيء الخبر جملة اسمية مصدرية بإنَّ في الآية الكريمة على أنَّ في الكلام معنى المجازاة أي من آمن.

وفي مسألة الاختلاف في الفاعل، نجد أنَّ البصريين قد "ذهبوا إلى أنه يجب تقديم العامل على الفاعل، وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع فيجيز الكوفيون: الزيدان قام، والزيدون قام، ولا يجيز ذلك البصريون". (الارتشاف، دت، ص1320).

حيث ذهب البصريون وسيبويه غير الأخفش ومنهم المبرد إلى وجوب تقدّم العامل على الفاعل، وإن ورد ما ظاهره تقدّم الفاعل فإنَّهم يجعلون الضمير في الفعل مؤخرًا، هذا وقد تبعهم كثير من النحويين من العصور المختلفة ومنهم ابن السراج والفارسي وغيرهم. ولا بدّ من الإشارة إلى أنَّ عامل الفاعل يشمل الفعل وشبهه وهو (الاسم المشتق)، لكن الملاحظ على خلاف النحاة أنَّه كان حول (الفعل) وقد يكون ذلك بسبب أنَّ المشتق كاسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما إذا تقدّم عليهما مرفوعهما نحو زيد قائم فإنَّ الإعراب لا محالة يكون مبتدأ وخبرًا، فلا إشكال في ذلك.

هذا وقد جعل البصريون لإعراب الاسم المرفوع المقدم على الفعل حالتين:

- الأولى: أنَّه مبتدأ والجملة بعده خبر. وذلك حينما يتقدّم الاسم على الفعل مباشرة من غير أن يسبق الاسم ما يختص بهذا الفعل نحو: زيد قام، فهنا زيد مرتفع بالابتداء، وفي (قام) ضمير من زيد هو الفاعل.

- الثانية: أنَّ الاسم المرفوع فاعل فعل مضمّر يفسّره الظاهر. وذلك حينما يسبق هذا الاسم ما يختص بالدخول على الفعل كأدوات الشرط، يقول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ (التوبة/06). ففي هذه الآية يجب رفع الاسم (أحدًا) على الفاعلية بفعل مضمّر يفسّره الفعل المذكور والتقدير إن استجارك أحد من

المشركين استجارك فأجره. أمّا الكوفيون، فقد جوزا تقدّم الفاعل على عامله، فقالوا في تعريفه هو ما أسند إليه الفعل وشبهه، وحقّه أن يلي الفعل وقد يتقدّم عليه.

2- مفهوم الفعل: يشير (الفارسي تـ377هـ) في تعريفه للفعل قائلاً: "الفعل هو كل

لفظة دلّت على معنى مقترن بزمان محصل". (الفارسي، 1969، ص07).

- نماذج من الاختلاف في إعراب الفعل بين البصرة والكوفة:

قال الله تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ﴾ (المائدة/47). حيث له قراءتان

متواترتان هما:

- الأولى: (وَلْتَحْكُمْ) بإسكان اللّام والميم، وهي قراءة كلّ القراء إلا حمزة.

- الثانية: (وَلِيَحْكُمْ) بكسر اللّام ونصب الميم، وهي قراءة حمزة.

- التّوجيه الإعرابي: تختلف البصرة في إعرابها للفعل عن المذهب الكوفي، حيث

تأتي من القراءتين السابقتين وجهين من الإعراب ولكلّ قراءة وجه، يحمل الوجه

الأول ما يأتي في الفعل المجزوم، حيث يرى الكوفيون أنّ اللّام ي لا الأمر في

الفعل (وَلِيَحْكُمْ)، والفعل بعدها جاء مجزوماً.

يتبيّن من معنى هذه الآية أنّ الكلام على وجه الأمر من الله تعالى لأهل الإنجيل أن

يحكموا بما أنزل الله فيه من أحكامه، كما جاءت في القراءة الثانية على أنّ اللّام هي لام (لي)،

حيث يأتي الفعل بعدها منصوباً بأنّ المضمره، وقد جاء هذا في مذهب البصريين. حيث يتبيّن

من هذا المعنى السبب الذي لأجله أنزل الله تعالى الإنجيل على عيسى عليه السّلام.

- قال الله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (الفاتحة/06). حيث يرد في هذا النّمودج

القرآني الفعل (اهْدِنَا) على صيغة الأمر، والأمر مبني على السّكون عند البصريين

علامة السّكون، ومعرب عند الكوفيين، فحذف الياء عند البصريين علامة السّكون

الذي هو بناء وعند الكوفيين هو علامة الجزم.

يتعدّى هذا الفعل إلى مفعول بنفسه، فأما تعديته إلى مفعول آخر فقد جاء متعدّياً إليه بنفسه، ومنه هذه الآية، حيث جاء متعدّياً بإلى كقوله تعالى: (هدانا ربي إلى صراط المستقيم)، وجاء متعدّياً باللأم، ومنه قوله تعالى: الذي هدانا لهذا.

- **نعم وبئس بين الفعلية والاسمية:** ذهب البصريون إلى أنّهما فعلاّن ماضيان غير متصرفين أي لا يقبلان التصريف، يقول (ابن جني): أعلم أنّ نعم وبئس فعلاّن ماضيان غير متصرفان. (ابن جني، دت، ص200). بمعنى أنّه لا يقبلان التصريف رغم أنّهم فعلاّن.

ذهب الكوفيون إلى أنّ نعم وبئس اسمان لا فعلاّن، لأنّ بئس ونعم تقبل دخول حروف الجرّ عليها، وهذا دليل على اسميتهما، يقول (ابن مالك ت672هـ):

بالجرّ والتّونين والنّداء والـ ومسند للاسم تمييز حصل (ابن مالك، 2006، ص01).
حيث إنّ كل كلمة تقبل دخول عليها الجرّ أو التّونين، وألّ التّعريف هي اسم مثال: ألسّت بنعم الجار، الباء حرف جرّ، ونعم اسم مجرور بحرف الجرّ (الباء).

- **الخلاف في دلالة الفعل الماضي على زمن الحال:** ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز أن يقع حالا، إلّا إذا كانت معه (قد)، أو كان وصفاً لمحذوف فإنّه يجوز أن يقع حالا. (الأنباري، 1961، 252). قال الرضي معللاً حجّة البصريين تعليلاً زمنياً: التزموا (قد) إمّا ظاهرة أو مقدّرة في الماضي إذا كان حالا، ولفظة (قد) تقربّ الماضي من حال التكلّم فقط؛ وذلك لأنّه كان يستبشع في الظاهر لفظ الماضي والحالية. (الاسترابادي، 1978، ص40). واحتجّ الكوفيون بحجّة زمنية وذكروا أنّه يجوز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل، أي إذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال، والظاهر أنّ دلالة الاستبدال متأتية من الآية قبلها، وهي ﴿يوم يجمع الله الرسل﴾ (المائدة/109)، وهو يوم القيامة، ويوم القيامة مستقبل، وأمّا حجج البصريين فكّلها

زمنية، ومنها حجتهم أنه يجوز أن يقع حالا وذلك لوجهين أحدهما أنّ الفعل الماضي لا يدلّ على الحال؛ فينبغي أن لا يقوم مقامه. والآخر، إنّما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة، نحو: مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمرو يكتب، لأنّه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فلا ينبغي أن يكون حالا. (الأنباري، 1961، ص252). ولذلك اشترطوا في الفعل المضارع الذي يقع حالا خلوه من حروف الاستقبال، قال (الرضي ت684هـ): "ويشترط في المضارع الواقع حالا خلوه من حروف الاستقبال كالتسين، ولن ونحوهما... لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن التناقض هنا حقيقيا، ولمثله التزموا (قد) ظاهرة أو مقدرة في الماضي إذا كان حالا". (الاسترابادي، 1978، ص40). وقبله أكد (بن يعيش) أنّ الفعل الماضي لا يحسن وقوعه في خبر كان، معللا أنّ أحدهما يغني عن الآخر. (بن يعيش النحوي، دت، ص97). ويبدو أنّ ابن يعيش وإن لم يصرّح بذلك كان يعني أنّه لا بدّ من (قد) ظاهرة أو مقدرة؛ لأنّ الفعل الماضي ورد في خبر كان في (خمس عشرة) آية من القرآن الكريم. (عبد الباقي، 1384، ص814). ويمكن أن يكون قد غفل عن ذلك، قال (الرماني ت384هـ) في (قد): "وتضم مع الماضي أيضا إذا وقع خبرا لكان وأخواتها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مَنَ دَبْرَهُ﴾ (يوسف/27). (الرماني، 1984، ص111). والظاهر أنّ الكوفيين والبصريين متفقون في شرط وجود (قد) ظاهرة أو مقدرة في خبر كان إذا ورد ماضيا، أمّا في وقع الفعل الماضي حالا في غير خبر كان، فهما على خلاف، قال (ابن هشام ت761هـ): "زعم البصريون أنّ الفعل الماضي الواقع حالا لا بدّ معه من قد ظاهرة... أو مضمر... وخالفهم الكوفيون". (الأنصاري، دت، ص833). وعبارة (ابن هشام) "زعم البصريون" تظهر أنّ ما ذهب إليه البصريون في موضع شك حسب ما ورد في قول (الخليل بن أحمد ت170هـ). (الفرايدي، دت، ص752). عنده، والغريب أنّه لم يصرّح

أو يلمح إلى صحّة مذهب الكوفيين، ويبدو أنّ شرط البصريين غير ملزم دائماً عند المرادي (ت 749هـ) فقال وهو يذكر معاني (قد): "التقريب ولا ترد للدلالة عليه إلا مع الماضي ولذلك تلزم غالباً مع الماضي إذا وقع حالاً". (المرادي، 1992، ص 256).

3- مفهوم الحرف: يمثّل الحرف جزءاً لا يتجزأ من نظام اللّغة العربية، حيث يأخذ مكانة هامة في تشكيل تركيب الجملة ومشكلاتها المختلفة بالإضافة إلى الاسم والفعل، حيث يأتي في تعريفه "كلمة تدلّ على معنى في غيرها، حيث يذكر (أبو علي الفارسي) أنّ الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا بفعل نحو لام الجر وبائه وهل، وقد وثمّ، وسوف وحتى وأما". (الفارسي، 1969، ص 08).

- نماذج الاختلاف في إعراب الحرف بين المذهب البصري والمذهب الكوفي:

لابدّ أن نذكر أنّ الحروف في اللّغة العربية تنقسم إلى قسمين منها حروف مبان وهي الحروف الهجائية وحروف معاني لها دور في الجملة العربية في تأدية المعنى، حسب ما يرد في إحدى أقوال الباحثين: "الحروف في اللّغة العربية قسمان: حروف مبان وهي الحروف الهجائية المعروفة، وحروف معان وسميت بحروف المعاني لأنّها تؤدّي معاني مع غيرها وهي كثيرة منها حروف الجرّ، ولها وظيفة أساسية وهي إيصال معاني الأفعال إلى الأسماء، وكذلك تقوية الأفعال التي قصرت عن الوصول إلى مفاعيلها، فالأفعال اللّازمة لا تصل إلى مفاعيلها إلا بواسطة هذه الحروف، قال (ابن السراج): "حروف الجرّ تصل ما قبلها بما بعدها، فتوصل الاسم بالاسم والفعل بالاسم... فأما إيصالها الاسم بالاسم، فقولك (الدار لعمر)، وأما وصلها الفعل بالاسم فقولك (مررت بزید)، فالباء هي التي أوصلت المرور بزید". (ابن السراج، 1985، ص 408).

والذي كان عليه الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين مسألة نيابة الحروف بأن ينوب بعضها عن بعض، حيث "أورد بعض المحدثين استنادا على ما رواه بعض المتقدمين من النحاة أنّ البصريين يمنعون إنابة حروف الجر بعضها عن بعض، وأنّ الكوفيين يجيزون هذه المسألة، ولكن الأمر يحتاج إلى تدقيق قبل الحكم فيه". (عبد الله، 2017، ص249). وعلينا أن نعرض آراء البصريين والكوفيين لفهم مسألة الخلاف على النحو الآتي:

يرى البصريون أنّ الأصل في هذه الحروف التي تقوم عمل الجر "تقع على معانيها الأصلية، لكن يجوز أن ينوب بعضها عن بعض على سبيل التوسّع غالبا، وفي هذا يقول (سيبويه 180هـ) (وأما على فلاستعلاء الشيء... كقولك مررت الماء عليه، وأمررت يدي عليه، وأما مررت على فلان فجرى هذا كالمثل، وعلينا أمير كذلك، وعليه مال أيضا، وهذا لأنّه شيء اعتلاه ويكون مررت عليه، أن يريد مروره على مكانه، ولكنّه اتّسع...). (سيبويه، 1977، ص230).

وقام البصريون أيضا بتعاور بعض حروف الجر متوحيين في ذلك لطافة التأويل، من ذلك مثلا قوله تعالى: (ولأصلبكم في جذوع النخل)، ألا ترى أنّ معنى في جذوع النخل (الوعاء) وإن كان فيها العلو، فالجذع وعاء للمصلوب، لأنّه لا بدّ من الحلول في جزء منه، ولا يلزم في الوعاء أن يكون خاويا من كل جهة. (المالقي، 1985، ص451). كما يذكر أحد العلماء: "قد يرد حرف جر آخر عند البصريين عندما يتقارب الحرفان في المعنى، فمن ذلك قول سيبويه: (أطعمه عن جوع، جعل الجوع منصرفا تاركا له، قد جاوزه، وقال قد سقاه عن العيمة... وكساه عن العري... وقد تقع (من) موقعها أيضا، تقول: أطعمه من جوع، وكساه من عري، وسقاه من العيمة). (سيبويه، 1977، ص227).

ويلاحظ أن بعض البصريين قالوا بتناوب حروف الجر بعضها عن بعض دون ذكر تعلي لذلك، فمن قوله عزّوجلّ: ﴿لَهُ مَعْقَبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ مَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنَ الْوَالِي﴾ (الرعد/11)، ويلاحظ أن نيابة حروف الجر بعضها عن بعض لدى البصريين تكون دون ذكر تعليل وهذا قيل في مذهبهم.

أمّا الكوفيين، فقد جوّزوا أن يكون حرف الجر بمعنى الآخر، قال المبرد: "إنّ حروف الجر يدخل بعضها على بعض فمن ذلك وقوع (في) مكان (على) قال الله تعالى: ﴿وَأَصْلُنَاكُمْ﴾، أي على جذوع النَّخْلِ، وقيل إنّ في "هنا على بابها للظرفية لأنّ المعنى إنّ النَّخْلَةَ مشتملة على المصلوب، لأنّه إنّما يصلب في أعراضها لا عليها فكأنّها صارت كالوعاء له". (الزجاج، دت، ص86).

ويلاحظ هنا أنّ حرف الجر (في) ناب عن الحرف (على) لدى الفراء، لكن على سبيل التّأويل، وهذا ما نادى به البصريون، وبهذه المسألة يمكن أن تكون نقطة الالتقاء بين الكوفيين والبصريين، الأمر الذي ينفي ما صرّح به كثير من المحدثين بأنّ الكوفيين يجيزون إنابة حروف الجر بعضها عن بعض على وجه الإطلاق.

- **الخلافاً في نصب خبر الحروف المشبّهة بالفعل:** يقول أحد الباحثين "أجاز الكوفيون أن تعمل الحروف المشبّهة بالفعل النّصب لخبرها ثمّ اختلفوا فيها، فذهب الفراء (ت207هـ) إلى جواز النّصب في (ليت) دون سائر أخواتها". (المرادي، 1992، ص492). كما يضيف (المرادي) قائلاً: "خصّه الأخفش (ت211هـ) في (كأنّ ولعلّ ولكنّ). أمّا (ابن عصفور ت749هـ) فيذكر قائلاً: "أمّا ابن سلام الجمحي (ت232هـ) فذهب إلى جوازه فيها كلّها على أنّها لغة قوم رؤية. (ابن عصفور، 2006، ص424). أمّا البصريون فلم يجيزوا ذلك وهو مذهب الكسائي (ت189هـ). (البغدادي، 1981، ص234). وقد قدّم الكوفيون حججا حسب ما جاء على كلام العرب منها ما يذكره البغدادي

قائلا: "ليت القياس كلها أرجلا". أمّا "البصريون لم يجيزوا نصب الحروف المشبّهة بالفعل لخبرها، إذ خرجوا هذه الشّواهد كلّها على حذف الخبر الذي دلّ عليه السّياق وهو الأرجح، أمّا قولهم: ليت القياس كلّها أرجلا" ففيه تخريجان وهما نصب (أرجلا) على تقدير الخبر المحذوف، وهو (أجدها) لتصبح المفعول الثاني للفعل، أو على تقدير الفعل الناقص (كان) وهو مذهب الكسائي (ت189هـ)، والتقدير (ليت القياس كلّها كانت أرجلا)، قياسا على شيوع هذا التّركيب وخاصة في سياق (ليت). (البغدادي، 1981، ص234). ومن النّماذج القرآنية على هذا قول الله تعالى: ﴿يَا لَيْتَهَا كَانَتْ الْقَاضِيَةَ﴾ (الحاقة/27). وفي موضع قرآني آخر قوله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (النساء/73). ولعلّ ما ذهب إليه البصريون هو الأرجح، وذلك لقبول الحروف المشبّهة بالفعل لحذف خبرها إذا دلّ عليه السّياق.

- **الخلاف في عمل (أن) المخفّفة من الثّقيلة:** اختلف النّحويون في عمل هذه الأداة المخفّفة من الثّقيلة، حيث ذهب البصريون إلى جواز إعمالها بشروط، ولم يجز ذلك الكوفيون، وهذا ما نصّ عليه المرادي قائلا: مذهب الكوفيين في (أن) المخفّفة أنّها تعمل لا في الظّاهر ولا في مضمّر، وقد أجاز سيبويه أن تلغى لفظا وتقديرا، فلا يكون لها عمل". (المرادي، 1992، ص219). وقد ذكر (الأنباري ت1181م) قائلا: "استدلّ الكوفيون على عدم عمل (أن) المخفّفة بزوال مشابهتها الفعل من حيث البنية الثلاثية، فبرأيهم: أنّها تتدرج تحت عوامل الأفعال فلا تعمل في الأسماء". (الأنباري، 1961، ص159). أمّا البصريون احتجّوا بقولهم إنّها أشبهت الفعل فعملت، والفعل يعمل إذا حذف أحد حروفه. يقول الله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (النور/09)، والتّخريج (أن) مخفّفة من الثّقيلة، و(غضب) اسمها منصوب، و(عليها): شبه الجملة هي الخبر، أو متعلّقة بالخبر المحذوف وتقديره (واقع)، بكسر الضاد في (غضب)، أو فعل غير متصرّف. ك

(ليس) أو متصرف مفصول بـ (قد) أو نفي بـ (لا أو لن)، أو حرف تنفيس (س)،
 سوف) أو (لو)، ويشترط في خبرها أن يكون جملة اسمية أو فعلية. (ابن النّاطم،
 2000، ص130-131). ومن كلّ هذه القراءات تخلص إلى جواز عمل (أن) المخففة
 من التّويلة.

- خلاصة الفصل: من خلال كلّ المعطيات التي طرحناها نقول إنّ مسائل الخلاف
 بين المدرستين البصرية والكوفية متعدّدة لا يمكن حصرها كلّها من خلال هذه
 الدّراسة، إنّما كنّا قد تطرّقنا لبعض منها لنوضّح مواطن الاختلاف من خلال نماذج
 مستنبطة من القرآن الكريم، وذلك استناداً على تتبّع آراء النّحاة الأوائل للمدرستين
 فيما يتعلّق بالاسم والفعل والحرف، من حيث جوانب نحوية عدّة ومختلفة أردنا من
 خلالها توضيح صور الخلافات بين ما يصرّح به نحوي بصري وآخر كوفي، وإنّ
 هذه الاختلافات راجعة كما أشرنا سابقاً لبعض الأسباب التي أثّرت على نشأة النّحو
 في وجهه العام، أدّى إلى ظهور العديد من الآراء حول إعراب الكلمة (اسم، فعل،
 حرف)، حيث احتدّ النزاع بين المدرستين حتى يثبت كلّ من نحوي البصرة ونحوي
 الكوفة صحّة الآراء من عدمها، اعتماداً على الحجج والبراهين، حيث تجلّت لهذا
 الخلاف آثاراً عظيمة من خلال وضع القوانين الضّابطة للحركة الإعرابية بكلّ دقّة،
 لتقسم أبواب النّحو والحديث عن مشكّلاته وإظهار أهمّية القراءات التي تميّز الكلمة
 القرآنية وتفسّر دلالتها ضمن السّياق، وبالتالي إنّ هذا الخلاف قد أثر على تعدّد
 الوجوه الإعرابية في المسألة اللّغوية الواحدة، الذي أتى نتيجة العوامل العديدة كانت
 تسعى في مجملها إلى ضبط اللّغة العربية من حيث القاعدة النّحوية.

الخاتمة

انطلاقاً من كلّ المعطيات التي طرحتها هذه الدراسة من خلال القضايا التي أفرزتها اختلاف الآراء بين المدرسة الكوفية والبصرية وأسباب ذلك، نخلص إلى أهمّ النتائج الآتية:

أ- أهمّ النتائج:

- يمثل الإعراب أحد دعائم اللّغة العربية من حيث إعطاء الحركات اللّازمة لضبط الكلمة العربية، ضمن مفرزات الجملة من حرف واسم وفعل؛
- يؤدّي الإعراب وظيفة هامة في فهم أجزاء جملة اللّغة العربية من جوانبها المختلفة؛
- اختلاف إعراب الآيات يؤدّي إلى اختلاف المعنى المقصود من قول الله تعالى، وبالتالي عدم التمكن من القاعدة الإعرابية يؤدّي إلى تغيير معنى الآيات؛
- يؤدّي الإعراب دوراً كبيراً في توضيح معاني اللّغة العربية، حيث إنّ من الظواهر التي شغلت درجة كبيرة العلماء والنّحويين، لاستنباط القاعدة الصّحيحة؛
- يرتبط الإعراب بتفسير القرآن ارتباطاً كبيراً، فهو جزء لا يتجزأ منه، حيث لا بدّ على المفسّر الرّجوع إلى أصل القاعدة، وامتلاك المعرفة الواعية بنصوصها؛
- لا يستقيم الإعراب إلّا بعد فهم المعنى، لذلك اعتبرت الحركات الإعرابية دوّالاً على المعاني؛
- أثر الفلسفة والمنطق على النّحو كان سبباً في صعوبة النّحو العربي؛
- تأثّر النّحو كثيراً بالعلوم الدّينية، حيث يعود السّبب الأوّل للنص القرآني من خلال محاولة ضبطه وفق ما تنص عليه الأصول والمعنى المقصود؛
- إنّ العلامات الإعرابية كانت المحور الأوّل الذي تدور عليه الدّراسات النّحوية، لبيان الحرف والاسم والفعل، وما لهم من أدوار في إبراز دلالات عربيّة لها دورها في الجملة العربية؛
- تحمل الكلمة الواحدة في اللّغة العربيّة معاني عدّة ودلالات مختلفة يحددها السياق والحركة الإعرابية، ممّا يؤكّد أهمّيّة الإعراب في معرفة دلالات الكلمة وفهم المعنى.

ب- توصيات واقتراحات:

- ضرورة الإقبال على تعلّم النحو العربي، وما تنص عليه القاعدة الإعرابية للتمكّن من تفسير اللّغة العربية تفسيراً سليماً في إطار احترام الاسم والفعل والحرف، وفهم الدّلالة الصّحيحة؛

- الاعتناء بالقاعدة العربية التي كانت نتيجة

- لمحاولات عدّة وجهود سابقين في الدّرس النّحوي، لضمان بقاء اللّغة العربية لغة صحيحة لا يشوبها الخطأ؛

- ضرورة الاهتمام بالعلوم الشّرعية التي هي أهم مصادر اللّغة العربية، حيث يظل القرآن رصيذاً معرفياً ولغوياً كبيراً يصعب الإلمام بمحتواه، حيث يتوقّف هذا على المعرفة الواعية بأصول النّحو وقواعده الذي أوّله صعب وآخره سهل، للوصول إلى لبّ القاعدة العربية؛

- ضرورة وضع كتب تفسير القرآن حسب المتّفق عليه من العلماء، والأخذ بالصّحيح الذي لا يخرج عن موضوع ما أتى في القرآن، لكي لا يكون الباحث في حيرة، وذلك بالبحث عن سبب اختلاف النّحاة في الإعراب بشكل أوسع، ويتمكّنوا من حصر ما هو صحيح ومعمول به في إعراب كلمات القرآن من اسم وحرف وفعل في مجملها لتطوير اللّغة العربية، وما لها من أهميّة بين اللّغات.

وفي الأخير، نقول إنّ الإعراب يمثّل حجر الأساس في الدّراسات العربية في صورتها العامة، ودراستات القرآن والتّفسير خاصة. وعليه، إنّ الصّورة تقتضي أن يكون الباحث العربي ملماً بتفرّعات الدّرس النّحوي في باب الإعراب ليفهم ويستوعب ما هو بصدده دراسته خاصة وأنّ تفسير القرآن لا يحتمل الخطأ، وتحريف المعنى عن ماهيته الأصلية.

المصادر والمراجع

• المصادر:

1. القرآن الكريم برواية ورش.

• المراجع:

2. ابن السراج، أبو بكر (1985)، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، بيروت، مؤسّسة الرّسالة.

3. ابن النّاطم، أبو عبد الله بدر الدّين محمّد (2000)، **شرح ابن النّاطم على ألفية ابن مالك**، بيروت، دار الكتب العلمية.

4. ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (2008)، **الخصائص**، دب، دار الحديث.

5. ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسن بن علي (1980)، **كتاب العبارة**، بيروت، دار القلم.

6. ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمّد بن علي بن عصفور (2006)، **المقرب**، القاهرة، دار الآفاق العربية.

7. ابن يعيش، النّحوي موفق الدّين (دت)، **شرح المفصل**، لبنان، عالم الكتب.

8. أبو البقاء العكبري (1987)، **التّبيان في إعراب القرآن**، بيروت، دار الجبل.

9. الأندلسي، أبو حيان (دت)، **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**، القاهرة، مكتبة الخانجي.

10. أحمد محمّد، محمّد الشّاطر (1983)، **الموجز في نشأة النّحو**، القاهرة مكتبة الكليّات الأزهرية.

11. الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد (2007)، **تهذيب اللّغة**، بيروت، دار إحياء التّراث العربي.

12. الاسترابادي، رضي الدين (1978)، **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، ليبيا، جامعة قاريونس.

13. الأصفهاني، الرّاغب (2003)، **المفردات في غريب القرآن**، بيروت، دار المعرفة.

14. أمين، أحمد (1946)، **ضحى الإسلام**، مصر، دار النّهضة.

15. الأنباري، أبو البركات (1961)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، مصر، دار إحياء التراث العربي.
16. الأندلسي، محمّد بن عبد الله (2006)، **متن ألفية بن مالك**، الكويت، دار العروبة.
17. الأنصاري، جمال الدّين بن هشام (دت)، **مغني اللّبيب عن كتب الأعراب**، إيران، مؤسّسة الصّادق.
18. الجرجاني، عبد القاهر محمّد علي محمّد علي (دت)، **التّعريفات**، دب، دار الفكر.
19. الرّازي، أحمد بن فارس بن زكرياء القوني (1979)، **مقاييس اللّغة**، دب، دار الفكر.
20. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1984)، **معاني الحروف**، المملكة العربية السّعودية، دار الشروق.
21. الرّياشي، أبو الفضل عبّاس (2002)، **القواعد في الإعراب**، بيروت، دار العلم.
22. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق (دت)، **معاني القرآن وإعرابه**، بيروت، عالم الكتب.
23. الزّركشي، محمّد بن عبد الله بن بهادر (1957)، **البرهان في القرآن الكريم**، دب، دار إحياء الكتب العربية.
24. الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن أحمد (1998)، **أساس البلاغة**، لبنان، دار الكتب العلمية.
25. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر (1977)، **الكتاب**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
26. السيوطي، جمال الدّين (2009)، **الإتقان في علوم القرآن**، دب، دار الفكر.
27. الشنّيتري، محمّد بن عبد الملك السراج (1995)، **كتاب تنبيه الألباب على فضائل الإعراب**، الأردن، دار عمار.
28. الفارسي، أبو علي (1969)، **الإيضاح المضدي**، مصر، دار التّأليف.

29. الفراء، أبو زكريا يحيى (1980)، معاني القرآن، دب، الدار المصرية.
30. الفراهيدي، الخليل بن أحمد (دت)، العين، طهران، انتشارات أسوة.
31. فؤاد، عبد الباقي محمد (دت)، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، إيران، دار ذوي القربى.
32. كمال الدين، محمد علي (1961)، تيسير اللّغة، بغداد، مطبعة الحكيم.
33. المبارك، مازن (1870)، النّحو العربي، دب، دار غريب.
34. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (دت)، المقتضب، مصر، لجنة إحياء التّراث.
35. المرادي، الحسن بن قاسم (1992)، الجني الداني في حروف المعاني، بيروت، دار الكتب العلمية.
36. وافي، علي عبد الواحد (دت)، في فقه اللّغة، مصر، دار النّهضة.

• المقالات والمجالات:

37. إبراهيم عبد الله رفيده (1989)، اللّغة العربيّة لغة القرآن والعلم والمسلمين، بحث منشور ضمن أعمال الدّرة السّابعة لوزراء النّقافة المنعقدة في الرباط، المغرب.
38. برنامج دورة السّلامة اللّغوية لمعلّمي معلّات المرحلة الابتدائية للعام الدّراسي (2015/2014)، أقسام الكلام، دب.
39. رحيم حسن قاسم (2016)، "منازل الكلم في العربيّة التدرّج والتّداخل بين (الاسم والفعل والحرف)"، مجلّة مركز بابل للدّراسات الإنسانيّة، مج6، ع04، المؤتمر الوطني للعلوم والآداب، دب.
40. عبد الله، كمال حامد (2017)، "من مسائل الخلاف النّحوي (تناوب حروف الجر والعطف على الضّمير المخفوض أنموذجاً)"، مجلّة الإشعاع، ع08، جامعة بحري، السودان.
41. النّور علي، فضل الله (2012)، "الإعراب وأثره على المعنى"، مجلّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعية، جامعة السّودان للعلوم والتّكنولوجيا، ع01، دب.

فهرس الموضوعات

- شكر وعران
- إهداء
- مقدمة.....أ
- الفصل الأول: نظرية الإعراب
- 1- تعريف الإعراب.....ص05
- 2- الحاجة إلى الإعراب.....ص06
- 3- أثر الإعراب في توجيه الدلالة.....ص09
- خلاصة الفصل.....ص13
- الفصل الثاني: أسباب اختلاف النحاة في الإعراب
- 1- تأثير البيئة العلمية على البصريين والكوفيين.....ص14
- 2- تأثير الفلسفة والمنطق على النحو.....ص19
- 3- تأثير العلوم الدينية على النحو.....ص21
- خلاصة الفصل.....ص23
- الفصل الثالث: نماذج من الاختلاف في الإعراب
- تمهيد.....ص26
- 1- مفهوم الاسم ونماذج الاختلاف في إعرابه.....ص27
- 2- مفهوم الفعل ونماذج الاختلاف في إعرابه.....ص30
- 3- مفهوم الحرف ونماذج الاختلاف في إعرابه.....ص33
- خلاصة الفصل.....ص38
- خاتمة.....ص40
- قائمة المصادر والمراجع.....ص43

الملخص: تطرقنا في هذه الدراسة إلى تحليل نظرية الإعراب وفق ما جاء من معطيات في المدرسة البصرية والكوفية، انطلاقاً من عرض نماذج قرآنية نفسّر من خلالها الاختلاف الموجود على مستوى إعراب الكلم في اللغة العربية، من اسم وفعل وحرف لنجمل الأسباب العامة التي أثّرت على نشأة النحو العربي وبرز القاعدة الإعرابية من تأثير البيئة وآراء العلماء النحويين القدامى، وقد جاء هذا وفق منظور وصفي تحليلي حاولنا من خلاله الإجابة عن إشكالية البحث الأساس بقراءة وجيزة في معطيات الإعراب البصري والكوفي والتوصّل إلى النتائج العامة التي تجيب عن التساؤلات المطروحة في هذا الإطار.

Résumé: Dans cette étude, nous avons analysé la théorie de l'analyse selon les données fournies par les écoles Bassorah et Coufique, basé sur la présentation de modèles coraniques à travers lesquels nous expliquons la différence qui existe au niveau de l'analyse des mots en langue arabe, notamment des mots, un verbe et une lettre. Résumons les raisons générales qui ont influencé l'émergence de la grammaire arabe et l'émergence de la règle grammaticale à partir de l'influence de l'environnement et des opinions des anciens savants grammaticaux, selon une perspective descriptive et analytique à travers laquelle nous avons tenté de répondre à la question problème de base en lisant brièvement les données de l'analyse bassorah et coufique, et en arrivant à des résultats généraux qui répondent aux questions soulevées dans ce cadre.